خلال استقباله وفداً تجارياً

مسعود بارزاني: ننظر بعين الاهتمام إلى علاقاتنا مع بريطانيا وإقليم ايرلندا الشمالية

بارزاني خلال استقباله الوفد الايرلندي

أربيل/المدى

أكد رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني رغبة الإقليم في قيام إيرلندا الشمالية بتشجيع شركاتها للمساهمة في إعمار الإقليم، مجدداً استعداد الإقليم للتعاون والتنسيق في ذلك.جاء ذلك خلال استقبال الرئيس بارزاني وزيرة التجارة والاستثمار في أيرلندا الشمالية. آرلين فوستر. وخلال اللقاء أبدت وزير التجارة والاستثمار الأيرلندية سعادتها للزيارة الثانية إلى إقليم كردستان، مشيرةً إلى أن زيارتها تأتي بهدف إبرام اتفاقية تفاهم مشترك بين إقليم أيرلندا الشمالية والإقليم، بما فيه مصلحة الطرفين. وأضاف بارزاني، أن الإقليم ينظر بعين الاهتمام إلى علاقاته مع بريطانيا وإقليم أيرلندا الشمالية. كما أعلن أن الآفاق مناسبة لتقوية العلاقات وأن إقليم كردستان قد قام بخطوات كثيرة في مختلف المجالات، وان عملية الإعمار وإنعاش القطاعات المختلفة في تقدم مستمر، لذلك فان إقليم كردستان لدية الرغبة أن تقوم بريطانيا بشكل عام وإقليم أيرلندا الشمالية بشكل خاص بتشجيع شركاتها للمساهمة في عملية إعمار الاقليم. وأشادت وزيرة التجارة الأيرلندية بالاوضاع الآمنة في إقليم كردستان والذي كان عاملاً لجذب عدد كبير من الشركات الاستثمارية البريطانية، وفي هذا الإطار أعربت عن رغبة إقليم أيرلندا الشمالية في تعزيز علاقاتها مع إقليم كردستان، وأعلنت أن تمتع الإقليمين بتاريخ مشترك من شأنه أن يكون عاملاً مساعداً في رفع آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين وتعتبر رسالة قوية إلى جميع العالم.

من جانبه أعرب السفير البريطاني الجديد لدى بغداد، والذي حضر اللقاء، عن سعادته لتوطيد العلاقات بين الجانبين، وأوضح أن تعزيز العلاقات والمساعي من أجل تقدم الإقليم سبب له تحديات كثيرة ومن الممكن مواجهتها معاً وأكد على ضرورة التنسيق والتعاون بين الطرفين على مستوى المسائل السياسية والاقتصادية وضرورة ديمومتها. وفي سياق متصل وقع إقليم كردستان مع أيرلندا الشمالية اتفاقية تعاون مشترك تهدف إلى تقوية وتعزيز العلاقات بين الجانبين.وتهدف الاتفاقية، إلى تعزيز العلاقات في مجالات تشجيع الاستثمار والتجارة والتربية والدراسات العليا ودعم القدرات الذاتية والزراعة والسياحة والتبادل العلمي والخبرات.

تصاعد مستويات الأزمة بين بغداد و أربيل

سلّة التهديدات من بغداد تواجهها مخاوف حقيقية من الإقليم

سياسيون: التصعيد لا يوصل الى رؤية مشتركة والعراق لا يمكن أن يحكم بهذه الطريقة

□ مكتب المدى/أربيل

تتصاعد مستويات الأزمة بين بغداد و أربيل على خلفية التهديدات التي تطلقها حكومة بغداد بين فترة واخرى بشأن تصدير النفط الى تركيا التي تصر حكومة بغداد على تسميته تهريبا،متهمة حكومة الاقليم بتبديد المال العام. فيما اعتبره قياديون في التحالف الكردستاني حربا اقتصادية تشنها بغداد ضد الاقليم. وترافقت التهديدات الاقتصادية بدعوات أطلقها الشهرستاني للتلاعب بحصة الاقليم من الميزانية العامة للدولة بشائعات تتحدث عن تحركات عسكرية للجيش العراقي على تخوم المناطق المتنازع عليها بين بغداد والاقليم. وقد ألقت هذه التوترات بظلالها على الشارع في كل من بغداد واربيل. عدنان المفتي: التصعيد مناقض لدعوات الحوار

قال الرئيس السابق لبرلمان كردستان، عدنان المفتي في اتصال هاتفي مع المدى " ماناراه شيء سلبي ولايمكن علاج الازمة بهذه الطريقة في ظل وجود دعوات للحوار والاصلاح. هذا التصعيد لايوصلنا الى نتيجة ولا الى رؤية مشتركة لحل الازمة: وأضاف المفتي " العراق ليس كما كان سابقا ولا يمكن حكمه بهذه الطريقة وحل الخلافات ينبغي أن يكون من خلال الحوار والدستور، فالعراق من عدّة مكونات وبالتالي لايمكن الحديث عن أغلبية في الوقت الحاضر بل تطمين مصالح هذه المكونات وتبديد مخاوفها، والمرحلة تتطلب العمل على بناء دولة ومؤسسات " وأكد المفتي "لايمكن فرض ارادة على أحد، ومسألة قطع أموال من حصص الاقليم حديث غير ايجابي لان هذه الأموال تخص الناس ومصالحهم " وعن حل قضية النفط المختلف عليها، أوضح المفتي "هناك مواد دستورية ويتوجب الاسراع بتشريع قانون النفط والغاز للانتهاء من هذه القضية " وعن توقعاته بشأن مصير الازمة، قال المفتي "مصلحة العراق تتطلب من كل الاطراف في بغداد وأربيل العمل على تهدئة التصعيد خصوصا في ظروف المنطقة الحالية وعلى كافة القوى الارتفاع بمستوى معالجة الازمة ".

المفتي

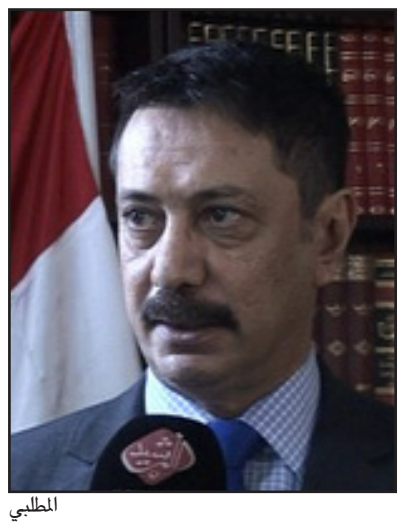

المطلبي

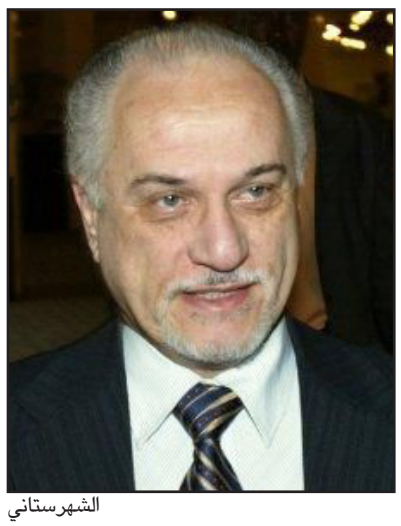

الشهرستاني

◆ أنقرة: العقد المبرم مع أربيل قانوني ونرفض طلب بغداد إيقاف استيراد النفط

◆ أي بادرة عملية وحقيقية للإصلاح على أرض الواقع غير موجودة

حرب اقتصادية

وكان مقرر اللجنة الاقتصادية البرلمانية بمجلس النواب العراقي قد أعلن يوم الاثنين الماضي ان حسين الشهرستاني يشن حربا اقتصادية وحصارا بالوقود على شعب اقليم كردستان من اجل تعقيد الازمة السياسية في سعيه ليكون رئيسا بديلا للوزراء، مؤكدا انه يتحمل مسؤولية الفشل في ادارة ملف الطاقة في العراق وضياع مليارات الدولارات هدرا. وقال محما خليل ان " نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني يوجه وزارة النفط الاتحادية بحظر الوقود عن اقليم كردستان وحرمانه الشعب الكردي منه ".وشدد خليل على ان " الشهرستاني يشن حربا اقتصادية وحصارا بالمحروقات على شعب الاقليم كجزء متواصل من محاولاته في تصعيد وتعقيد الازمة السياسية "،مشيراً الى ان " الشهرستاني يسعى من خلال ذلك الى الاستفادة من الازمة ومنع حلها بأن يكون رئيس الوزراء البديل ". وكان المتحدث باسم الشهرستاني، فيصل عبد الله قد ذكر أن الاخير أرسل كتبا رسمية الى وزارة المالية يدعوها لاقتطاع الضرر جراء عدم تسليم اقليم كردستان الحصة المقررة من النفط في الموازنة العامة للحكومة الاتحادية.

الاتجاه إلى التأزيم

يقول المحلل السياسي الدكتور " جرجيس كلوزاده" للمدى "حسب قراءتي فقد كنت متوقعا للازمة ان تتصاعد ومساحات الخلافات تتسع خصوصا بحصول التقارب بين التحالف الكردستاني والقائمة العراقية وانسحاب التيار الصدري من عملية سحب الثقة من المالكي " وأضاف " أعتقد ان الازمة مرشحة للتصاعد أكثر من الحل بسبب عدم الرغبة الجدية في الحوار من قبل القيادات في بغداد فضلا عن التأثيرات الاقليمية على الحكومة العراقية، فدولة القانون بالرغم من رفعه لشعار الاصلاح الا ان أي بادرة حقيقية وعملية للاصلاح غير موجودة على أرض الواقع " وأكد " ان النفط هو عنوان الأزمة الآن وفيما اعلنت قيادات في الاقليم ان التصديرالى تركيا جاء وفق معاهدة مع بغداد عام ٢٠٠٧ الا ان حكومة بغداد التزمت الصمت ازاء ذلك ولم تعلن اعترافها أو نفيها للاتفاق ". وكان الإقليم قد أوقف صادراته النفطية مطلع نيسان الماضي احتجاجا على عدم دفع بغداد لمستحقات الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط لديه.

ويملك إقليم كردستان احتياطيا نفطيا يبلغ ٤٥ مليار برميل وشرعت حكومة الإقليم بعد عام ٢٠٠٣ بطرح الحقول النفطية للاستثمار الأجنبي، وتقول بغداد إن عقود الإقليم النفطية مع الشركات الأجنبية غير قانونية، فيما تقول حكومة الإقليم إن على بغداد دفع مبالغ تصل إلى ١,٥ مليار دولار كمستحقات لشركات النفط المنتجة في كردستان، بينما وافقت بغداد على دفع نحو ٥٦٠ مليون دولار فقط.

بالونات ضغط استفزازية

في وقت سابق من الاسبوع الماضي تناقلت وسائل الاعلام عن مصادر حكومية متنفذة خبر تشكيل قيادة عمليات دجلة التي ستشرف على الملف الأمني في محافظات كركوك وديالى وصلاح الدين اضافة الى المناطق المتنازع عليها في تلك المحافظات،وهو ما حذر منه ائتلاف القوى الكردستانية بسبب خطورة هذه الخطوة، التي قالت عنها الحكومة رسميا بانها مجرد اقتراح! وكانت وزارة الدفاع العراقية أعلنت اوائل الشهر الجاري عن نيتها تشكيل قيادة عمليات دجلة بأمر من رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي للإشراف على الملف الأمني في المحافظات الثلاث المذكورة، بما في ذلك المناطق المتنازع عليها، لتكون بديلاً عن قوات البيشمركة الكردية. وقال النائب عن ائتلاف القوى الكردستانية شوان محمد طه، ان انتشار هذه القوات في المناطق المتنازع عليها سيعقد المشهد السياسي العراقي وسيزيد من حجم التوتر الامني في تلك المناطق.واضاف طه ان قرار تشكيل قيادة عمليات دجلة يحمل ابعادا سياسية اكثر منها مهنية، مشددا على ان قوات البيشمركة لن تسكت على اية تجاوزات قد تحصل على الكرد في المناطق المتنازع عليها.

فيما أكد عضو ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي من جهته على ان الدستور العراقي يسمح للجيش العراقي بالوجود في جميع انحاء البلاد، مضيفا ان اقليم كردستان غير قادر على منع القوات الاتحادية من دخول تلك المناطق، محذرا في الوقت ذاته من ان اي قوة تقرر الصدام مع القوات الحكومية ستكون خارجة عن القانون، حسب تعبيره.

لكن التحالف الكردستاني قال باسم متحدثه "ان الشارع الكردي متخوف من احتمال قيام الحكومة المركزية بتوجيه ضربة عسكرية لإقليم كردستان، وبخاصة في ظل تصاعد الخلافات بين الجانبين مؤخرا. ولفت مؤيد الطيب الى ان هذه المخاوف تصاعدت بعد قيام رئيس الحكومة المركزية بتوجيه رسالة الى الرئيس الاميركي يحذر فيها من تأثير عقود شركة اكسون موبل النفطية في الاقليم، واحتمال أن تؤدي الى اندلاع نزاعات مسلحة في المنطقة. وأكد الطيب في حديث لإذاعة العراق الحر، ان قيام الحكومة المركزية بإعادة ضباط الجيش العراقي السابق الى الخدمة في المحافظات المحاذية لإقليم كردستان عزز هو الاخر المخاوف من احتمال توجيه ضربة عسكرية للإقليم.

ورغم هذه المخاوف الا ان الطيب اشار الى ان الكرد يعولون على مهنية ووطنية الجيش العراقي وحكمة القوى السياسية العراقية بعدم مخالفة الدستور واستخدام القوات المسلحة لضرب الشعب.

استفراد المالكي

يرى مدير وكالة "بيام نير "للاخبار عبد الرزاق علي في حديث للمدى "اعتقد ان المالكي بتفرده بالقرارات يشعر بانه قوي في ظل المعادلات الاقليمية خصوصا بعد الانسحاب العسكري الاميركي من العراق وبروز أولويات للادارة الاميركية غير العراق، ويعتمد المالكي على الدعم الايراني القوي له، لقد جاء المالكي بتوافق كل القوى المشاركة بالعملية السياسية لكنه الآن لا يعير اهتماما لاي من تلك القوى وهو يستند الى الدعم الخارجي في مواجهة عزلته الداخلية " واضاف علي " اعتقد بان المالكي يخلط الاوراق الداخلية والاقليمية للاستفراد بالسلطة ".

أسرار لتبعات الأزمة

وتخشى جميع فئات المجتمع من ان تجر هذه الازمات البلاد الى ما لا تحمد عقباها، والشيء الجديد الذي يفرض نفسه بقوة على الساحة هو تجدد المخاوف من ان تنقلب الصراعات السياسية الى تصادمات وحروب عسكرية طالما عانت منها كل المكونات العراقية. ويشبه عضو مجلس النواب العراقي عن كتلة التغيير المعارضة لطيف الشيخ مصطفى، بعض تصرفات الحكومة الحالية في العراق بتصرفات النظام البعثي السابق ويتوقع ان تقوم هذه الحكومة بالهجوم على كردستان، كاشفا عن تفاصيل واشياء اخرى بشأن قضية الهجوم على الاقليم مستدركا "لا استطيع الحديث عنها". بحسب " شفق نيوز". وعلى الرغم من ان حركة التغيير المعارضة لم توقع على طلب سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي، الا ان الشيخ لطيف يحذر من ان قيام رئيس الحكومة نوري المالكي بتسليح الجيش العراقي يأتي لمهاجمة كردستان.

ويقول مصطفى في مقابلة اجرتها معه صحيفة رووداو الكردية التي تصدر في أربيل في عدد يوم الاثنين الماضي، ان "المعلومات التي ادلي بها ليست فقط قراءة وتحليلا للاوضاع"، مؤكدا ان "هذا الكلام يأتي نتيجة لمشاهداتي وما يتناهى لسمعي في بغداد". ويشير مصطفى الى انه "لا أدري متى تقوم الحكومة العراقية بالهجوم العسكري على اقليم كردستان"، مستدركا ان "هذا الامر لا يستغرق عاما واحدا".

صفقة غير شفافة

من جهته يؤكد عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب العراقي حسن جهاد في تصريحات للصحيفة نفسها ان "لجنتنا لا علم لها بالعقود السرية لشراء الاسلحة للجيش العراقي مع الشركات العالمية"، موضحا ان "في نية الحكومة الان شراء ٣٦ طائرة من طراز F١٦ يبلغ سعر الطائرة الواحدة منها ٩٠ مليون دولار امريكي". وبشأن امكانيات الجيش العراقي العسكرية يشير النائب الذي ينتمي الى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة رئيس الجمهورية جلال طالباني ان "الجيش العراقي لديه الان ٥٠٠ الف جندي يخضع جلهم لاوامر رئيس الحكومة نوري المالكي"، منوها الى ان "٧٠٪ من عناصر الجيش العراقي هم من العرب الشيعة و٢٥٪ منهم من العرب السنة فيما تبلغ نسبة الجنود الكرد فيه ٥٪ فقط".ويضيف جهاد ان "من بين ٢١ قائد فرقة عينهم المالكي هناك اثنين فقط من الكرد". وكان المالكي قد تحدث في مقابلة صحفية مؤخرا عن مشاركة الكرد في الجيش العراقي واورد مثالا ان قائد القوة الجوية العراقي هو من الكرد، بيد ان عقيدا كرديا في الجيش العراقي يوضح بحسب مانقلته وكالة " شفق نيوز "ان "المالكي قام قبل حوالي شهرين باصدار أوامر بابعاد القائد العام للقوة الجوية العراقية الكردي الفريق الركن انور محمد عن سلطة الطيران الحربي واناط المهمة بشخص شيعي ينتمي لحزب الدعوة". وبشأن القدرات العسكرية للجيش العراقي على مهاجمة اقليم كردستان يفيد هذا الضابط الكردي بأن "قوات البيشمرك ه الكردية ليست لها امكانية مقاومة الجيش العراقي في الاراضي المنبسطة"، مضيفا ان "اية تحركات عسكرية تنطلق من البصرة نحو حدود اقليم كردستان تحتاج الى ٢٥ يوما فقط".

توضيحات

وأوضح النائب عن كتلة التغيير في مجلس النواب العراقي لطيف الشيخ مصطفى ان "مسألة تسليح الجيش العراقي واجب وقانوني وضروري"، مستدركا ان "المادة ٧ من الدستور العراقي تؤكد ان الجيش هو جيش العراقيين بجميع مكوناتهم وينبغي ان يدافع عن العراقيين".

و انه "وفق هذا المبدأ ولإبعاد الشبهات وتبديد مخاوف المكونات يجب ان تتم صفقات التسليح بشكل شفاف"، مؤكدا انه لا يعني ان "تعرض تفاصيل هذه الصفقات على الرأي العام، بل ينبغي ان يطلع عليها ممثلو المكونات في القوات المسلحة كي تطمئن جميع الاطراف من عدم تكرار تجارب الماضي". ويتابع مصطفى ان "الخشية تأتي من تكرار تجارب الماضي التي لم تضر الكرد لوحدهم وانما اضرت بالعراقيين جميعا"، مشددا ان "تسليح الجيش يجب ان يتم وفق ما نص عليه الدستور لبناء جيش دفاعي لتلافي تكرار تجارب الماضي".ويؤكد مصطفى على ان "تكون هناك ضمانات بعدم استخدام الجيش لمهاجمة العراقيين"، مبيناً ان "هذا سيكون في مصلحة جميع مكونات الشعب العراقي". وبشأن التصريحات التي ادلى بها لصحيفة (رووداو) الكردية ينفى مصطفى استخدامه لعبارة ان "الجيش العراقي يستعد لمهاجمة اقليم كردستان خلال مدة سنة واحدة"، مؤكدا انه قال ان "هناك مشاحنات بين الطرفين (بغداد واربيل)، والجانبان لديهما قوات عسكرية".

ويشير الى ان "المشاحنات والتصعيد بين الطرفين ليس كالتصعيد بين الكتل السياسية في بغداد"، موضحا ان "لدى الجانبين قوات عسكرية في المناطق المتنازع عليها ومن المحتمل ان تتطور الامور الى الحرب". وينفي ان يكون قد قال إن "المالكي يستعد لشن حرب على الاقليم خلال سنة"، مستدركا انه قال "ربما ستندلع الحرب خلال سنة اذا ما استمرت المشاحنات والتحشدات وهذا التصعيد الاعلامي بين الجانبين". وترجع بوادر الخلافات بين بغداد واربيل الى وجود مناطق متنازع عليها في محافظات كركوك وديالى ونينوى وصلاح الدين حسب الدستور العراقي الذي افرد لها مادة برقم ١٤٠ حدد فيها آليات لحل مشكلاتها تبدأ بالتطبيع وتمر بالاحصاء واخيرا استفتاء سكانها بتخييرهم بين الانضمام لاقليم كردستان او البقاء ضمن الحكومة الاتحادية، غير ان أربيل تتهم بغداد بعدم الجدية في تنفيذ المادة ١٤٠ فضلا عن خلافات تتعلق بالعقود النفطية التي تجريها أربيل مع الشركات النفطية العالمية وتعارضها بغداد لعدم دستوريتها، بحسب بغداد، نتيجة عدم الاتفاق على اصدار قانون النفط والغاز الذي يأمل الطرفان في حله لهذه الاشكالات.فيما تقول قيادات رسمية كردية في الاقليم، اذا كانت عقودنا غير دستورية فان عقود بغداد غير دستورية أيضا لعد تشريع قانون النفط والغاز. وفي آخر تصريح صدر عن أنقرة،إعتبرت الحكومة التركية العقد المبرم بينها وبين حكومة اقليم كردستان لإستيراد النفط من الإقليم، قانونياً، رافضة في الوقت نفسه طلب الحكومة الإتحادية إيقاف الإستيراد.ونقلت صحيفة حرييت ديلي نيوز على موقعها الإلكتروني، عن مسؤولي تركي أن أنقرة تعتبر العقد المبرم بينها وبين أربيل، لاستيراد النفط الخام قانونياً، مؤكدا رفض طلب بغداد بإيقاف الإستيراد. وأضاف المسؤول التركي، أن تركيا ما كانت ستشرع بعملية استيراد النفط من الاقليم لو كان هناك مشكلة في العقد وقانونيته.وكان وزير الطاقة التركي تانر يلدز قد أعلن في مؤتمر صحفي يوم الجمعة ٧/١٣: إن تركيا بدأت استيراد ما بين خمسة وعشرة شاحنات من الخام يومياً من إقليم كردستان، والكميات قد تزيد إلى ما بين مئة ومئتي شاحنة يومياً.

فيما دعت الحكومة الإتحادية وعلى لسان الناطق الرسمي لها الدكتور علي الدباغ، الحكومة التركية الى وقف إستيراد النفط من كردستان.وقال الدباغ في بيان صدر عنه الأحد الماضي، إن تصدير النفط من إقليم كردستان الى تركيا غير قانوني وغير شرعي حيث أن النفط والغاز هو ملك لكل العراقيين ويجب أن يتم تصديره وتوجه موارده للحكومة الإتحادية التي تمثل كل العراقيين، متهماً تركيا بأنها بذلك تساهم في ما أسماه بتهريب النفط العراقي، حسب تعبير البيان.

مسؤولية كل الأطراف

يقول الدكتور الناصر دريد من جامعة السليمانية للمدى " ان الامور سيئة وانا متشائم جدا، والساسة من كلا الطرفين يتحملان المسؤولية عن الأزمة، وينبغي ان لايتم العبث بوحدة الوطن والوحدة الوطنية الى هذه الدرجة " واضاف دريد " أعتقد ان المالكي يريد ان يشعلها حربا عربية- كردية ويستعدي العرب ضد الكرد بحجة انهم يأخذون حقوقا مضافة على حساب الحقوق العربية، وفي المقابل فان ردود الافعال عند الكرد تأتي في تخويف الكرد من سياسات المالكي التي دفعت البلاد الى هذه الأزمة " وعن ورقة الاصلاح قال دريد " لااصلاح على ارض الواقع والمالكي يريد ان يتشبث بالسلطة، وورقة الاصلاح هي لحفظ ماء وجه الذين أرادوا ان يسحبوا الثقة من المالكي ولم تنجح جهودهم بسبب الوضع السياسي الحالي وعدم جديّة بعض الاطراف للمضي في هذه القضية الى النهاية " وأكد دريد " على الجميع ان يسعوا الى حل الازمة وتطمين مصالح الشعب العراقي لا التلاعب بها ".

وزارة الإعمار والإسكان / الهيئة العامة للمباني

قسم الشؤون القانونية

إعلان مناقصة رقم (١٨ / ٢٠١٢) تحت تبويب (٥– ٥ – ١١)

تعلن الهيئة العامة للمباني إحدى تشكيلات وزارة الإعمار والإسكان عن إعلان المناقصة المرقمة (١٨/ ٢٠١٢) (٥– ٥ – ١١) الخاصة بتنفيذ أعمال مشروع (تنفيذ أعمال إنشاء مكتب الشبكة الوطنية لحقوق الانسان في محافظة ميسان)بموجب الشروط والمواصفات الفنية لدى الهيئة. فعلى الشركات الحكومية والشركات الخاصة والمقاولين المصنفة لغاية (الصنف الأول/ إنشائي) الراغبين بالاشتراك بالمناقصة المذكورة مراجعة قسم الشؤون القانونية في مقر الهيئة العامة للمباني الكائن في النهضة / شارع معارض السيارات / مجاور شركة الرشيد العامة للمقاولات الإنشائية.

مستصحبين معهم الوثائق التالية:-

(هوية تصنيف المقاولين صادرة من وزارة التخطيط (أصلية + مصورة) و (هوية اتحاد المقاولين العراقيين (أصلية + مصورة) و (كتاب براءة الذمة صادر من الهيئة العامة للضرائب (أصل + صورة) لغرض شراء وثائق المناقصة مقابل مبلغ قدره (١٥٠,٠٠٠ دينار) (مائة وخمسون ألف دينار) غير قابل للرد وعلى إن ترفق المستمسكات المدرجة لاحقاً مع عطاء المناقصة وتوضع في ظرف مغلق ومختوم مع ذكر أسم ورقم المناقصة وبعكسه يهمل العطاء الذي لم ترفق معه تلك المستمسكات علما إن أخر موعد لغلق المناقصة هو الساعة الثانية عشر من ظهر يوم (الاثنين) المصادف ٢٠١٢/٨/٦ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان وان الهيئة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

المستمسكات المطلوب إرفاقها مع العطاء:-

١. نسخة من الوثائق المبينة أعلاه والوثائق الأخرى المذكورة في الشروط القانونية.
٢. صك مصدق أو خطاب ضمان صادر من مصرف عراقي معتمد نافذ لمدة (٣ أشهر) (ثلاثة أشهر) من تاريخ غلق المناقصة بنسبة (١ ٪) من مبلغ العطاءات كتأمينات أولية وان تكون الصكوك وخطابات الضمان من مقدمي العطاءات أو المدير المفوض أو المؤسسين للشركة المشاركة في المناقصة (حصراً) وبعكسه يهمل العطاء.
٣. كتاب تأييد من مصرف معتمد برقم الحساب الجاري للمقاول او الشركة.
٤. قائمة بالإعمال المماثلة المنفذة من قبل الشركة المقاولة المنجزة والتي قيد التنفيذ مصدقة من الجهة التي نفذ العمل لحسابها.
٥. وصل شراء وثائق المناقصة (النسخة الأصلية).
٦. المستمسكات الشخصية للمدير المفوض لشركات القطاع الخاص (شهادة الجنسية، هوية الأحوال المدنية، بطاقة السكن).
٧. تقديم الوثائق والمستمسكات الأخرى المذكورة في الشروط القانونية.
٨. تقديم ما يثبت حجب البطاقة التموينية عن المدير المفوض للشركة أو المقاول

* موقعنا على الانترنيت mabany. Imariskan.gov.iq

المدير العام

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح